

Distr.: General  
12 July 2022  
Arabic  
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 108 من جدول الأعمال

الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

### مذكرة من رئيس الجمعية العامة

يشرفني أن أعمم، وفقا للمقرر 511/76 المؤرخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021، هذه الوثيقة التجميعية للبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات عن طريق بيانات مسجلة سلفا خلال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وهي بيانات تقدم إلى رئيس الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بالبيانات المسجلة سلفا في قاعة الجمعية.

وقد أُدلى بالبيانات الواردة في هذه الوثيقة صباح يوم الثلاثاء، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، خلال الجلسة 38 للجمعية العامة (انظر A/76/PV.38).



جنوب أفريقيا (انظر أيضا A/76/PV.38، المرفق 1)

بيان سعادة السيد جون جيفري، عضو البرلمان، نائب وزير العدل والتنمية الدستورية في جمهورية جنوب أفريقيا

أُذلي به يوم الثلاثاء الموافق 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 خلال الجلسة 38 للجمعية العامة.

يشرفني أن أشارك في هذا الحدث لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

إن الاتجار بالأشخاص مشكلة عالمية ابتليت بها بلدان كثيرة. وهي جريمة خطيرة وانتهاك خطير لحقوق الإنسان.

ولم تسلم جنوب أفريقيا من ذلك.

وفي حين أن معظم الجرائم تبلغ عموماً إلى الشرطة، فإن الاتجار لا يتم الإبلاغ عنه، ويرجع ذلك أساساً إلى خوف الضحايا من الانتقام منهم. والاتجار حقيقة واقعة في جنوب أفريقيا، حيث إن بلدنا بلد منشأ وعبور ومقصد للاتجار.

وشهدت جنوب أفريقيا أيضاً أنه مع تزايد الفقر، يزداد الضعف واليأس.

كما خلقت جائحة كوفيد-19 مخاطر وتحديات جديدة لضحايا الاتجار والناجين منه. وقد أدى ذلك إلى تفاقم أوجه ضعف الفئات السكانية المعرضة للخطر، ولا سيما النساء والأطفال، أمام الاتجار.

وتدل تجربتنا في هذا المقام على أنه كان لكوفيد-19 بلا شك تأثير أيضاً على جهود مكافحة الاتجار بالبشر - فعلى سبيل المثال، خلال الإغلاق الصارم، تلقت أجهزة الشرطة في جنوب أفريقيا عدداً أقل من الشكاوى

التي تتطوي على استغلال جنسي، غير أنه تم تلقي المزيد من المعلومات المتعلقة باستغلال العمالة.

وبغية تعزيز مبادرات التدريب وتسخير فهم مشترك لقصد وروح قانوننا المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته، وضعت حكومتنا بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دليلاً تدريبياً متكاملاً عاماً بشأن تشريعات الاتجار بالأشخاص.

وتعكف جنوب أفريقيا كذلك على وضع نظام معلومات متكامل لجمع البيانات، فضلاً عن التكليف بإجراء بحوث عن الاتجار بالبشر من أجل التوصل إلى إجراءات محددة الهدف ومكيفة لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته.

وقد شدد مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص على ضرورة أن تتحرك البلدان نحو نهج يركز على حقوق الإنسان والضحايا، وهذا ما تؤيده جنوب أفريقيا تأييداً كاملاً في جهودنا لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وأود أن أتشاطر بعض الملاحظات التي تبلورت خلال العام ونصف العام الماضيين في جنوب أفريقيا:

أولاً، تغيرت عوامل خطر مكافحة الاتجار بالبشر خلال كوفيد-19، بسبب ارتفاع مستويات البطالة وفقدان الدخل.

ثانياً، على الرغم من أن الأرقام ليست كبيرة، فإن جنوب أفريقيا تشهد عدداً متزايداً من الإدانات بالاتجار.

ثالثاً، توفر الإدانات المتعلقة بالاتجار بالبشر رؤى مهمة. ونادراً ما يختطف الضحايا أو يؤخذون بالقوة، حيث يفضل المتجرون خداع الضحايا وإيقاعهم في حبالهم عن طريق تضليلهم بوعود كاذبة بوظائف أو فرص تعليمية.

الاتجاه الحالي من قبل المتجرين هو تجنيد ضحاياهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وبعد الاجتماع مع المتجر، تظل الضحية رهينة و/أو مخدرة و/أو معتدى عليها و/أو مُغتصبة.

وفي جميع قضايا الاتجار بالبشر، تم رفض الإفراج عن المتهم بكفالة، ورُفضت الكفالة في معظم الحالات. ويتضح من البيانات أن الإناث هن الأكثر عرضة للاتجار.

ويتعين علينا أن نفعل المزيد لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومنعه. ولا يمكننا القيام بذلك إلا بمساعدة هيئات مثل الأمم المتحدة والوكالات الدولية مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيرها.

ولهذا السبب نحن هنا اليوم، لتعزيز ودعم بعضنا البعض، ونحن نكافح الاتجار بجميع أشكاله.

أشكركم.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (انظر أيضا A/76/PV.38، المرفق 2)

بيان اللورد أحمد، لورد ويمبلدون، وزير الدولة والخارجية والكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة

أُذلي به يوم الثلاثاء الموافق 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 خلال الجلسة 38 للجمعية العامة.

مرحبا جميعا، وشكرا لرئيس الجمعية العامة على هذه الفرصة لمناقشة خطة العمل العالمية.

عندما يتم نشر تقديرات عالمية جديدة بشأن أشكال الرق المعاصرة، فإن ذلك سيجعل التقديرات صعبة.

إذ كان للجائحة تأثير مدمر غير متناسب على الفئات السكانية الأضعف وأولئك الواقعين بالفعل ضحايا للرق المعاصر.

والأهم من أي وقت مضى أن نحرز تقدما فوريا ودائما نحو تحقيق الهدف 8-7 من أهداف التنمية المستدامة للقضاء على هذه الآفة بحلول عام 2030.

ولا يمكن لدولة واحدة أن تفعل ذلك بمفردها.

في عام 2017، قادت المملكة المتحدة الدعوة للعمل من أجل إنهاء العمل الجبري والرق المعاصر والاتجار بالبشر.

وقد أيد تلك الدعوة أكثر من 90 بلدا، متخذين مجموعة من الخطوات، ومتعاونين على الصعيد الدولي مع البلدان الأخرى.

تواصل المملكة المتحدة البحث عن فرص للتعاون مع الحكومات والشركات والضحايا. وسيتطلب الأمر منا جميعا إنهاء هذا الخطر.

على سبيل المثال، في ظل رئاستنا، التزم قادة مجموعة الدول السبع بمعالجة سلاسل الإمداد العالمية للعمل القسري.

وفي الشهر الماضي، ناقش وزراء التجارة في مجموعة السبع خطوات القضاء على السخرة وحماية الضحايا وتحسين شفافية سلسلة الإمداد العالمية.

وفي الوقت نفسه، تتواصل جهودنا بجدية على الصعيد الوطني.

تعمل المملكة المتحدة على تعزيز قانون أشكال الرق المعاصرة الرائد عالميا بالفعل.

وينصب التركيز الرئيسي على زيادة الشفافية في سلاسل الإمداد. كنا أول بلد على مستوى العالم يطلب من الشركات الإبلاغ عن معالجة أشكال الرق المعاصرة في عملياتها وسلاسل الإمداد العالمية.

وتشمل الأحكام البارزة الأخرى توسيع نطاق شرط الإبلاغ إلى الهيئات العامة حيث بلغ حجمه أكثر من 36 مليون جنيه استرليني، فضلا عن إلزام المنظمات بنشر بياناتها في السجل الحكومي.

سنفرض عقوبات مالية على عدم الامتثال بموجب قانون أشكال الرق المعاصرة. كما أصبحنا أول

بلد ينشر بياننا الخاص، وفي وقت لاحق من هذا العام سننشر بيانات فردية للإدارات الوزارية.

واستشرافا للمستقبل، تريد المملكة المتحدة التأكيد من أننا نواصل معالجة هذه الجرائم  
الفظيعة بفعالية.

ولهذا السبب، فإننا نراجع استراتيجيتنا ل أشكال الرق المعاصرة الآن، وسننشر استراتيجية جديدة  
في ربيع عام 2022.

وأود أن أنوه بضحايا أشكال الرق المعاصرة والسخرة والاتجار بالبشر.

وأحثكم جميعا على الاستماع بعناية إلى أشد الفئات السكانية الأضعف في مجتمعاتنا، وعلى  
التكاتف على الصعيدين الإقليمي والدولي لكفالة أن يكون هذا الجيل من الضحايا هو الأخير.  
أشكركم.

شيلي (انظر أيضا A/76/PV.38، المرفق 3)

بيان السيد خوان فرانسيسكو غالي، وكيل وزارة الداخلية في جمهورية شيلي

أُذلي به يوم الثلاثاء الموافق 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 خلال الجلسة 38 للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية]

تود حكومة شيلي أن تكون جزءا من خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

ومنذ عام 2008، وضعت شيلي خطة عمل لمكافحة الاتجار بالبشر، تم تحديثها هذا العام. وتكفل خطة العمل التنسيق فيما بين أكثر من 22 مؤسسة في بلدنا للتصدي لتلك الآفة.

وبوصفنا حكومة، عززنا معاملة الأشخاص الضعفاء جدا لمنعهم من الوقوع ضحايا للاتجار بالبشر وشبكات التهريب؛ ومن التعرض للاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل؛ وإلى جانب المؤسسات الخاصة، من الوقوع ضحايا لتلك الجريمة الخطيرة.

أوكرانيا (انظر أيضا A/76/PV.38، المرفق 4)

بيان السيدة أولغا ريفوك، نائبة وزير السياسة الاجتماعية في أوكرانيا بشأن التكامل الأوروبي

أُذلي به يوم الثلاثاء الموافق 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 خلال الجلسة 38 للجمعية العامة.

المشاركون الأعضاء،

تتطلب التحديات والتهديدات المعاصرة، ولا سيما فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، تعبئة طائفة واسعة من الموارد لكل دولة، والتعاون المشترك فيما بين الوكالات، ووضع آليات وطنية وعبر وطنية للتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني.

ومما يؤسف له أن النزاع العسكري الناجم عن العدوان الروسي المستمر على أراضي أوكرانيا كان أحد التحديات الخطيرة الأولى التي تواجه أوكرانيا في مكافحة الاتجار بالبشر.

إن التشريد الجماعي للناس من المناطق المحتلة التي مزقتها الحروب، والبحث عن مكان جديد للعيش والعمل، والمنافسة في سوق العمل، والبحث عن الأطفال وإحاقهم بالمؤسسات التعليمية، كل ذلك زاد من ضعف المواطنين وزاد من خطر تورطهم في الاتجار بالبشر.

لقد أصبحت الجائحة الناجمة عن فيروس كوفيد-19 تحديا خطيرا في الميدان بشأن مكافحة الاتجار بالبشر ليس بالنسبة لأوكرانيا فحسب، ولكن أيضا للعالم بأسره.

وقد أدى فقدان الدخل بسبب أوامر البقاء القسري في المنزل، والاتصالات الاجتماعية، والحدود المغلقة، وخوف الناس على صحتهم وصحة أحبائهم، إلى زيادة تعرضهم للاتجار بالبشر.

وتكفل الدولة التشغيل السلس للخدمات الاجتماعية والمؤسسات التي تقدم الدعم لضحايا الاتجار بالبشر، وتوفر المعلومات عن طريقة تقديم الخدمات والمساعدة، والوصول إلى العدالة الفعالة.

ويقضي الأطفال المضطرون إلى البقاء في المنزل وقتا أطول بكثير على الإنترنت مما اعتادوا عليه. وكما هو الحال في الحياة الواقعية، يواجه الأطفال المخاطر والتحديات هناك.

وتهدف سياسة الدولة في هذا المجال إلى حماية الطفل في البيئة الرقمية، والجمع بين الطرق الوطنية والدولية للاستجابة والوقاية، وزيادة معرفة الأطفال بكيفية حماية أنفسهم من المخاطر المحتملة على الشبكة العالمية وكيفية التصرف في حالة الخطر.

في 1 حزيران/يونيه 2020، في اليوم الدولي للطفل، عينت حكومة أوكرانيا منسقا لإنهاء الاستغلال الجنسي والعنف ضد الأطفال على الإنترنت.

وفي المتوسط، يصنف حوالي 200 شخص كضحايا للاتجار بالبشر سنويا. وبطبيعة الحال، فإن هذا لا يعكس الحالة الحقيقية، نظرا لوجود العديد من المسائل حول تحديد هوية هؤلاء الأشخاص واستعدادهم لطلب المساعدة من السلطات الحكومية.

يتم توصيف المركز القانوني للشخص المتجر به بغض النظر عما إذا كان الضحية متعاوناً مع إنفاذ القانون أم لا.

ومبلغ المساعدة المالية التي تقدم لمرة واحدة إلى أي شخص صُنف كمُتجر به تضاعفت ثلاث مرات منذ بدء صرفها.

وتعمل وزارة السياسة الاجتماعية في أوكرانيا بنشاط لتحفيز المواطنين على التماس المساعدة من سلطات الدولة عن طريق تنظيم حملات إعلامية وزيادة مستوى الدعم والخدمات الاجتماعية.

من أجل مواجهة التحديات والتهديدات المعاصرة بشكل فعال، يستمر تطوير البرنامج الاجتماعي الحكومي لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة الممتدة حتى عام 2025.

وسيتضمن البرنامج مهام وتدابير تهدف إلى تحسين آلية منع الاتجار بالبشر، وتعزيز تحديد الهوية الفعال للأشخاص الذين يرتكبون جرائم الاتجار بالبشر، فضلاً عن كفالة حماية حقوق ضحايا الاتجار بالبشر وتزويدهم بالمساعدة المتعددة الأشكال.

أشكركم لحسن إصغائكم.



كندا (انظر أيضا A/76/PV.38، المرفق 5)

بيان السيد روب ستيفارت، نائب وزير السلامة العامة في كندا

أُذلي به يوم الثلاثاء الموافق 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 خلال الجلسة 38 للجمعية العامة.

سيدي الرئيس، الزملاء الممثلون،

أشكركم على إتاحة لي الفرصة للإسهام بالتكلم بشأن هذه المسألة المهمة من وجهة نظر كندا.

أود أن أبدأ بالإشادة بالجمعية العامة للأمم المتحدة لاستمرارها في اعتبار القضية العالمية المعقدة المتمثلة في الاتجار بالأشخاص أولوية للدول الأعضاء.

وتتشاطر كندا الاقتناع بأن الاتجار بالبشر هو واحد من أبشع الجرائم التي يمكن تخيلها، حيث يفتقر الضعفاء والمهمشين وتتم محاصرتهم.

كما اعترفت كندا منذ فترة طويلة بأهمية اتباع نهج شامل ومنسق ومتعدد الأوجه للتصدي للاتجار بالبشر.

ومنذ التصديق على بروتوكول الأمم المتحدة، أحرزت كندا تقدما كبيرا في مكافحتها للاتجار بالأشخاص.

في أيلول/سبتمبر 2019، أطلقت كندا الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

وقد وفر لنا ذلك نهجا تعاونيا يجمع بين جميع الجهود الاتحادية في إطار استراتيجي واحد.

كما أنه يدعم التزامات الحكومة الأوسع نطاقا.

ويشمل ذلك منع العنف الجنساني والتصدي له ودعم سلامة وأمن السكان المعرضين للخطر والضعفاء، بمن فيهم الشعوب الأصلية والأطفال والشباب.

واستنادا إلى الجهود الحكومية السابقة، تركز الاستراتيجية على المنع والحماية والملاحقات القضائية والشراكات، فضلا عن التمكين، لتعزيز الدعم والخدمات المقدمة للضحايا والناجين، ومساعدتهم على استعادة السيطرة والاستقلالية.

وهي معززة بدعم مالي كبير يبلغ 57,22 مليون دولار على مدى خمس سنوات، و 10,28 مليون دولار جار تقديمها.

سيدي الرئيس، في مجال المنع، واصلنا وضع برامج إعلامية وتوعوية تستهدف أكثر سكاننا تعرضا للخطر.

وقد أحرزنا تقدما كبيرا في استجابات نظام العدالة الجنائية للاتجار بالأشخاص، من خلال التدريب المستهدف والإصلاحات التشريعية.

وتواصل حكومة كندا أيضا العمل مع الشركاء المحليين لتوفير الدعم والحماية المكرسين للضحايا، بما في ذلك الخدمات المراعية للصدمة النفسية.

أما على الصعيد الدولي، فتواصل كندا أيضا تقديم المساعدة إلى الشركاء، بالعمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمات أخرى، بما فيها المنظمة الدولية للهجرة والإنتربول، لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات.

وتواصل كندا أيضا العمل على التصدي للاتجار بالبشر داخل سلاسل الإمداد الحكومية، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق مدونة قواعد السلوك الخاصة بالمشتريات لكفالة خلو سلاسل إمداد المشتريات الحكومية من الاتجار بالأشخاص.

والتحدي الرئيسي الذي ما زلنا نواجهه جميعا هو أنه جريمة تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات.

ستواصل كندا معالجة المعدلات المرتفعة بشكل غير مقبول للعنف الجنسي والجنساني التي تعاني منها النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال استراتيجية كندا لمنع العنف الجنساني والتصدي له، التي أعلن عنها في عام 2017.

وتوافق كندا على أن الاستجابة العالمية المتعددة التخصصات والتعاونية للاتجار بالأشخاص أمر بالغ الأهمية.

وما زلنا ملتزمين بالتعاون مع الأمم المتحدة وجميع البلدان من أجل منع هذه الجريمة، وتقديم من يرتكبونها إلى العدالة، ومساعدة الضحايا على المضي قدما في عيش حياة صحية ومنتجة. أشكركم.

البرتغال (انظر أيضا A/75/PV.38، المرفق 6)

بيان السيدة روزا مونتيرو، وزيرة الدولة للمواطنة والمساواة في البرتغال

أُذلي به يوم الثلاثاء الموافق 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 خلال الجلسة 38 للجمعية العامة.

أصحاب الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

إن البرتغال ملتزمة التزاما كاملا بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته. ونرحب بالإعلان السياسي الصادر عن هذه الجمعية العامة بشأن تقييم خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

وتفخر البرتغال بأنها اشتركت مع كابو فيردى في تيسير أول خطة عمل عالمية في عام 2010. وتتماشى جميع إجراءاتنا مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والأطر الإنمائية الأنسب، بما في ذلك خطة عام 2030.

منذ عام 2012، كانت البرتغال جزءا من حملة القلب الأزرق لمناهضة الاتجار بالبشر، واستخدمناه بفخر منذ ذلك الحين في جميع الحملات والإجراءات الوطنية.

وعلى الرغم من مبادرات مكافحة الاتجار التي أطلقت في البرتغال خلال العقد الماضي، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، في مواجهة هذه الظاهرة المعقدة والمتعددة الأبعاد والمتغيرة دوما.

وتعكف البرتغال حاليا على صياغة خطة عملنا الوطنية الخامسة، التي ستعزز النهج التي محورها الضحايا والمراعية للطفل والاعتبارات الجنسانية.

وتقدم البرتغال الدعم لجميع ضحايا الاتجار بالأشخاص - المواطنين والأجانب. وللضحايا الحق في مورد الرزق، والحصول على العلاج الطبي، والمساعدة النفسية، والحماية، وخدمات الترجمة التحريرية والشفوية، فضلا عن المشورة القانونية المجانية.

يوجد في البرتغال خمسة ملاجئ تقدم الدعم للنساء والرجال الذين تم تحديد كضحايا للاتجار، بغض النظر عن جنسيتهم أو عمرهم أو دينهم أو عرقهم أو ميولهم الجنسية أو إعاقاتهم أو حالتهم الزوجية أو توجههم السياسي أو جوانبهم الاجتماعية والاقتصادية أو أي مركز آخر. ويقدم هذا الدعم أيضا إلى الأطفال القصر للضحايا. وأطلقنا هذا العام آلية وطنية لإحالة الأطفال.

ويواصل المرصد الوطني للاتجار بالبشر توحيد نظم جمع البيانات، وهو أمر أساسي لوضع سياسات قائمة على الأدلة.

وفي الختام، تتحمل جميع الدول الأعضاء مسؤولية جماعية في مكافحة هذه الجريمة البشعة. وللقضاء بذلك، نحتاج إلى التعاون وتنفيذ الإجراءات الأربع المتمثلة في المنع والحماية والمقاضاة والأهم من ذلك، الشراكات، لأنها ستسمح لنا بأن نكون متقدمين بخطوة واحدة عن الشبكات الإجرامية والمتجرين المسؤولين عن هذه الآفة العالمية.

الهند (انظر أيضا A/76/PV.38، المرفق 7)

بيان السيد أجاي كومار ميشرا، وزير الدولة للشؤون الداخلية في جمهورية الهند

أُذلي به يوم الثلاثاء الموافق 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 خلال الجلسة 38 للجمعية العامة

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

في البداية، نشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى، ونشيد باعتماد الإعلان السياسي لعام 2021 المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وتسلم الهند بأن الاتجار بالبشر جريمة خطيرة وتولي أولوية عليا لمكافحة الاتجار. وتبذل حكومة الهند جهودا متواصلة ومتضافرة لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته.

ويستند الإطار التشريعي لمكافحة الاتجار في الهند إلى حجر الأساس المنصوص عليه في المادة 23 من دستور الهند. ومع تعديل القانون الجنائي لدينا في عام 2013، تم تعريف الاتجار بشكل شامل وتم وضع أحكام لمعاقبة المتجرين بصرامة.

وفي عام 2019، تم تعديل قانون وكالة التحقيقات الوطنية لعام 2008 حيث تم تفويض وكالة التحقيقات الوطنية بالتحقيق في حالات الاتجار بالبشر.

وقد وضعت حكومة الهند عددا من الخطط التي تركز على إنقاذ ضحايا الاتجار وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم إلى أوطانهم تتناول مجالات محددة تركز على الضحايا.

وقد شرعت حكومة الهند، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في تنفيذ مشروع تدريب متعدد السنوات لموظفي إنفاذ القوانين بشأن الاتجار بالبشر.

تدعم حكومة الهند حكومات الولايات في البلد في تعزيز الآلية المؤسسية لمكافحة الاتجار بالبشر.

أطلقت حكومة الهند في آذار/مارس 2020 منصة اتصال على المستوى الوطني - مركز الجريمة المتعدد الوكالات - لتيسير نشر المعلومات حول الجرائم المهمة، بما في ذلك حالات الاتجار بالبشر في جميع أنحاء البلد، بشكل آني، ولتمكين ضباط الشرطة من التنسيق الفعال فيما بين ولايات البلد.

والهند مصممة على مكافحة آفة الاتجار بالبشر ولا تزال ملتزمة بتقديم التعاون إلى جميع الدول الأعضاء في منع الاتجار بالبشر ومكافحته.

أشكركم.

مصر (انظر أيضا A/76/PV.38، المرفق 8)

بيان السيدة نائلة جبر، رئيسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في جمهورية مصر العربية

أُذلي به يوم الثلاثاء الموافق 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 خلال الجلسة 38 للجمعية العامة.

[الأصل: بالعربية]

السيدات والسادة،

سعت مصر منذ عام 2007 للقضاء على جريمة الاتجار بالبشر من خلال إنشاء إطار قانوني ومؤسسي وطني فعال يقوم على معاقبة الجناة وتوفير الحماية والدعم للضحايا، فضلا عن تعزيز آلية الإحالة الوطنية.

هذا وقد كان لجائحة كوفيد-19 بالغ الأثر حسبما أكدت مختلف التقارير الوطنية والدولية على ارتفاع عدد ضحايا الجريمة. وفي هذا الشأن، فإن العمالة غير الرسمية في مصر كانت من أكثر الفئات هشاشة نتيجة تعويضها من المخاطر والصدمات أثناء العمل في ظل عدم قدرتها على الدخول في منظومة التأمين الاجتماعي أو الصحي. من هنا، كان حرص الرئيس عبد الفتاح السيسي على إصدار عدة قرارات مثل تخصيص مئة مليار جنيه لتمويل الخطة الشاملة لمواجهة تداعيات الفيروس، فضلا عن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" التي أطلقت في عام 2019 والتي كان لها دورها الكبير في التخفيف عن كاهل المواطنين بالتجمعات الأكثر احتياجا في الريف والمناطق العشوائية في الحضر. كما زادت المؤسسات الوطنية المعنية من قدراتها في إنشاء وحدات لمكافحة مختلف أشكال الجريمة التي تتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

السيدات والسادة،

أود الإشارة إلى دور اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر التي أشرف برئاستها، وهي هيئة استشارية تابعة لرئيس الوزراء بموجب القانون 82 لسنة 2016. وتضم في عضويتها الآن 30 جهة وطنية، حيث تحرص اللجنة على توفير كافة السبل لحماية الفئات الأكثر عرضة لمخاطر الاستغلال مع توفير الدعم للضحايا وتقديم خدمات إعادة التأهيل المقدم داخل المجتمع. وقد نجحت اللجنة الوطنية خلال الجائحة في معالجة تداعياتها وذلك من خلال نشر حملات للتوعية بأشكال الجريمة وكذا التعريف بالخطوط الساخنة للإبلاغ عنها. وقامت اللجنة بإنشاء طابق جديد متخصص للإيواء وفقا لأحدث المعايير الدولية للضحايا من النساء والأطفال. كما قمنا بتدريب العاملين به مع الاستمرار في تقديم دورات التدريب لبناء القدرات للقائمين على إدارة العدالة والأخصائيين الاجتماعيين، والعاملين بالمحليات والطب الشرعي ومفتشي العمل.

في الختام، أود أن أشير إلى تأسيس إنشاء وحدة للفرص البديلة تستهدف توفير قاعدة بيانات محدثة لفرص التشغيل من خلال إيجاد منصة إلكترونية موحدة عليها كافة البيانات. كما قمنا بتوقيع بروتوكول تعاون بين اللجنة الوطنية والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، الذي يضم أكثر من 000 جمعية أهلية بهدف التوعية بمخاطر الاستغلال وكافة أشكاله، وأهمية المجتمع المدني وهو ما عكسه

قرار السيد الرئيس باعتبار عام 2022 عاما للمجتمع المدني. هكذا تعاملت مصر بصورة متكاملة من الناحية التشريعية والمؤسسية والاجتماعية مع الجائحة حماية للمواطن والمجتمع من جميع أشكال الاستغلال. شكرا.

أستراليا (انظر أيضا A/76/PV.38، المرفق 9)

[لم يقدم أي نص للبيان]

فرنسا (انظر أيضا A/76/PV.38، المرفق 10)

بيان السيد جان كلود برونيه، سفير فرنسا المعني بتهديدات الجريمة عبر الوطنية

أُذلي به يوم الثلاثاء الموافق 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 خلال الجلسة 38 للجمعية العامة.

[الأصل: بالفرنسية]

السيد الرئيس، أصحاب الجلالة والفضامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، السيدات والسادة؛

ترحب فرنسا باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

ونحن مقتنعون بأن هذا النص سيمكن من توجيه الانتباه إلى الحاجة الملحة إلى زيادة تعزيز فعاليتنا بشكل ملموس وجماعي في العمل والتعاون ضد هذه الجرائم المنظمة عبر الوطنية في وقت تزداد فيه هذه الآفة قوة في جميع أنحاء العالم، كما أشارت السيدة غادة والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة صباح اليوم. وقد جعلت فرنسا من هذه المعركة أولوية رئيسية في الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفي مكافحة الجريمة المنظمة. وأصبح الاتجار بالبشر، الذي يؤثر تأثيرا خطيرا على سلامة وكرامة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، واحدا من أكثر أنشطة الجريمة المنظمة ربحا.

لقد شهدنا تطورات مقلقة جدا في السنوات الأخيرة، سواء من حيث درجة العنف أو الطابع الشديد التنظيم والمتزايد عبر الحدود الوطنية، لا سيما في سياق الهجرة، التي يشكل الاتجار بالبشر أحد الظواهر ذات الصلة، المرتبطة بوضوح بتهريب المهاجرين.

وكان لجائحة كوفيد-19 في البداية أثر في كبح بعض أنشطة الاتجار، في سياق تدابير الاحتواء الصارمة. بيد أن زيادة استخدام الإنترنت كان لها أثر دائم ومضاعف على زيادة قدرة هذه الدوائر الإجرامية على الوصول إلى مجموعتها المستهدفة وتوسيع نطاق ذلك الوصول. ولذلك، ضاعفت الجائحة الجهات التي يجب أن يشن عليها الآن كفاحنا ضد الاتجار. ونأمل أن تمكننا خطة العمل العالمية من مواصلة التعبئة، في كل بلد من بلداننا وبصورة جماعية، من خلال التعاون والمساعدة الدولية والمساعدة المتبادلة في مجالي الشرطة والمساعدة الجنائية، من أجل جعل الأحكام ذات الصلة من الصكوك الدولية الرئيسية، مثل اتفاقية باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إلى جانب بروتوكولاتها لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، أكثر عالمية وفعالية. وتلتزم فرنسا أيضا من خلال التوجيهات الأوروبية، ومشاركتها في اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، ومعايير وآليات التبادل بين النظراء داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومنذ عام 2013، حشدت فرنسا جهودها بشكل خاص لمكافحة هذه الآفة من خلال نهج مشترك بين الوزارات أفضل تنسيقا، بقيادة بعثة مشتركة بين الوزارات، واستنادا إلى خطتي عمل وطنيتين متتاليتين. وتغطي خطة العمل الوطنية الثانية الحالية (2019-2022) نهجا شاملا وواسعا للعمل، يدمج جميع الجوانب، من المنع وتحديد هوية الضحايا وحمايتهم وتعليمهم وتدريب المتخصصين، إلى الإنفاذ والتعاون الدولي.

تتماشى خطة العمل الوطنية تماما مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمكافحة الاتجار

بالبشر (2021-2025)، في جوانبها الوطنية والدولية.



وما فتئت فرنسا تتبع هذا النهج منذ خطة عملها الوطنية الأولى: فقد دأبت وزارة أوروبا والشؤون الخارجية على تقديم الدعم بعدة طرق لتحقيق ما يلي:

أولاً، توطيد عالمية المعايير الدولية.

ثانياً، تعزيز الممارسات الجيدة، ولا سيما من خلال القوانين المؤرخة 13 نيسان/أبريل 2016 التي تهدف إلى تعزيز مكافحة نظام البغاء وحماية الضحايا، والمؤرخة 27 آذار/مارس 2017، بشأن واجب رعاية الشركات الأم والمقاولين فيما يتعلق بحقوق الإنسان وصحة الموظفين وسلامتهم.

ثالثاً وأخيراً، تطوير وتمويل برامج التعاون والمساعدة (ولا سيما أيضاً من خلال التمويل المشترك مع الاتحاد الأوروبي) في منطقتين رئيسيتين على وجه الخصوص: جنوب شرق أوروبا وغرب أفريقيا/خليج غينيا.

وبهدف مكافحة جميع أشكال الاتجار، انضمنا في عام 2019 إلى حملة القلب الأزرق الدولية، التي تضم الآن حوالي 30 بلداً، وعززنا الحوار السياسي مع العديد من الشركاء بشأن هذه المسائل. اعتمد وزير الخارجية جان إيف لودريان ومارغوت فالستروم استراتيجية فرنسية سويدية لمكافحة الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي في اليوم الدولي لحقوق المرأة، في 8 آذار/مارس 2019.

وكما ذكر رئيس الجمهورية في منتدى باريس للسلام في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، "تقع على عاتقنا، نحن الحكومة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، مسؤولية وضع إطار واضح لتوفير حماية أفضل للقصر والأطفال في العالم الرقمي". ودعا الرئيس ماكرون إلى اتخاذ إجراءات في هذا المجال. وكدليل على التزام فرنسا، فإنها مرشحة للحصول على مركز "البلد الرائد" في إطار التحالف المعني بالغاية 7-8 من أهداف التنمية المستدامة، وهو شراكة عالمية لمكافحة عمل الأطفال والعمل القسري والاتجار بالبشر وأشكال الرق المعاصرة. كما أنها بدأت لتوها خطة وطنية لحماية الأطفال من البغاء والاستغلال الجنسي، ستضع أيضاً نهجاً شاملاً وجامعاً وملموساً، يعبئ جميع الشركاء المشتركين بين الوزارات في عمل هادف وبالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني، من أجل المنع وتحديد هوية الضحايا ومكافحة الشبكات الإجرامية على نحو أكثر انتظاماً وتنظيماً.

السيد الرئيس،

إن الهدف المشترك لجميع إجراءاتنا، تلك التي اتخذتها فرنسا في خطط عملها الوطنية وفي أهداف تعاوننا الدولي، هو في الواقع ذو شقين: من ناحية، تحديد هوية الضحايا في وقت مبكر وأكثر منهجية، وحمايتهم وتقديم المساعدة لمنحهم مستقبلاً أفضل؛ ومن ناحية أخرى، وضع حد حقيقي لإفلات المجرمين الذين يستغلونهم من العقاب، والذين يجب التعامل معهم من خلال جميع قنوات ووسائل التحقيق والمنع وبدعم دولي، بما في ذلك من المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ولهذا السبب تبدو لنا فكرة خطة العمل العالمية، وهي ميثاق حقيقي من جانب المجتمع الدولي بأسره لدعم هذه الأهداف الأساسية والكرامة الإنسانية، ذات أهمية بالغة اليوم وتتماشى مع أعلى المعايير والقيم التي تتمسك بها الأمم المتحدة.

أشكركم لحسن إصغائكم.

جمهورية فنزويلا البوليفارية (انظر أيضا A/76/PV.38، المرفق 11)

بيان السيد جويل أدريان مينا سوريت، رئيس المكتب الوطني لمكافحة الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب في جمهورية فنزويلا البوليفارية

أُذلي به يوم الأربعاء الموافق 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 خلال الجلسة 38 للجمعية العامة.

[الأصل: بالإسبانية]

السيد الرئيس،

ترحب جمهورية فنزويلا البوليفارية بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص - وهي جريمة بشعة تنتهك كرامة الإنسان وحقوقه - التي يشكل منعها والقضاء عليها واجبا ملحا للمجتمع الدولي.

السيد الرئيس،

إن هذه الفرصة المناسبة لتقييم الخطة العالمية تجربنا على تجديد تصميمنا على الامتثال الكامل للقانون الدولي وتعزيز تركيزنا على الحوار والتعاون، مع التقيد الصارم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ عدم تسييس المسألة وعدم انتقائيتها، مع إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات بوصفه حجر الزاوية في السياسات العامة في هذا المجال.

وبالنسبة لفنزويلا، فإنها ترى أن تعقد المسألة يتطلب أن يركز نهجها الذي محوره الضحايا على حقوق الإنسان والقانون الدولي، وليس على الأمن، الذي تستخدمه بعض الدول لأغراض سياسية، بينما ترفض الحفاظ على التعاون الشفاف.

وتشارك فنزويلا في 2 219 كيلومترا من الحدود مع كولومبيا، وتهاجم حكومة هذه الأخيرة فنزويلا، وتحمي المجرمين، وهي غير قادرة على السيطرة على حدودها.

وتشارك الدولة الفنزويلية بصورة مستمرة ومباشرة في مكافحة الشبكات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالبشر. ويجب على بعض الدول أن تتصرف باتساق سياسي وأخلاقي وأن توقف الجهود الرامية إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي، والاجتياحات والحروب في الدول ذات السيادة لتعزيز مصالحها الجغرافية السياسية بغية تجنب الأسف لاحقا على العواقب المأساوية لهذه الأعمال التي يشهدها العالم اليوم، مثل زيادة الاتجار بالبشر.

وفي ذلك السياق، يجب أن نستدعي الانتباه إلى الكيفية التي لا تقيد بها حملة زعزعة الاستقرار ضد فنزويلا، القائمة على الفرض غير القانوني للتدابير القسرية الانفرادية، مقترنة بعدم رغبة بعض تلك الدول في الامتثال لالتزاماتها الدولية والتعاون مع بلدنا، سوى شبكات الاتجار غير المشروع وتعززها، بالإضافة إلى ترسيخ التمييز وكره الأجانب والرق والاستغلال وانتهاكات الحقوق الأساسية وزيادة معاناة الضحايا. ولهذا السبب نشدد على كون أن الحوار القائم على الاحترام والتعاون فيما بين الأطراف الفاعلة على قدم المساواة ورفع تلك التدابير هي وحدها التي يمكن أن تسهم إسهاما بناء في إنهاء الشبكات الإجرامية.

وبالمثل، ترفض فنزويلا جميع التقارير والقوائم الانفرادية التي وضعت بغرض تجريم الدول الأخرى، استناداً إلى تصورات ذاتية وسياسية، حيث إن ذلك بدلاً من الإسهام في تعددية الأطراف لا يعمل سوى على إضعافها، وزيادة تسييس المسألة، وتقويض الجهود الوطنية والدولية لمكافحة هذه الآفة.

السيد الرئيس،

تعكس الإحصاءات في السنوات الأخيرة الزيادة المقلقة في هذه الفئة من الجرائم، التي يشكل النساء والأطفال السواد الأعظم من بين ضحاياها. إن الاستغلال التجاري للناس يشكل جريمة بشعة وجريمة ضد الإنسانية وتدينها الدولة الفنزويلية بموجب دستورنا. ولمعالجة هذا الواقع، وكجزء من التزام الحكومة الفنزويلية بمكافحة الاتجار بالبشر، اعتمدت هذا العام الخطة الوطنية 2021-2025 لمكافحة الاتجار بالبشر، وأنشأت المجلس الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر، الذي يوفر الاستمرارية والزخم لتطوير السياسات الشاملة لمؤسساتنا الوطنية، جنباً إلى جنب مع السلطة الشعبية والمنظمات الدولية المعنية، من أجل منع هذه الجريمة والتصدي لها وقمعها والمعاقبة عليها والقضاء عليها، مع التركيز على الاعتبارات الجنسانية والفئات السكانية الأضعف، التي تُعطى أولوية قصوى على أساس يومي.

ولا تزال خطة العمل العالمية تشكل دليلاً مهماً في تنفيذ مختلف الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز المنع والإنفاذ في مجالات عمل محددة، وتأخذ في الاعتبار أساليب العمل الجديدة، بما في ذلك الأداة الجوهرية للجرائم السيبرانية، التي يجب إحراز تقدم بشأنها من خلال الاتفاقات الدولية.

وأخيراً، تؤكد فنزويلا من جديد التزامها وتصميمها على مواصلة الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها من أجل القضاء نهائياً على الحالات المؤدية إلى هذه الجريمة، مع كفالة حماية وتعافي ضحاياها والناجين منها بما يتماشى مع حقوقهم وكرامتهم.

شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس.

رومانيا (انظر أيضا A/76/PV.38، المرفق 12)

### بيان السيدة مادالينا تورزا، مستشارة دولة رومانيا

أدلي له يوم الأربعاء الموافق 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 خلال الجلسة 38 للجمعية العامة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

ما فتئ نظام مكافحة الاتجار في رومانيا يتطور باستمرار مع مرور الوقت، ليس من حيث الإطار القانوني أو المؤسسي أو التنفيذي فحسب، ولكن أيضا من منظور الكيفية التي وضعت بها المؤسسات نفسها وتقهمت الظاهرة بطريقة متطورة وتصرفت بناء عليها.

في الوقت الحاضر، نظامنا لمكافحة الاتجار بالبشر هو نظام متماسك، يتماشى مع المبدأ المتمثل في المنع والمقاضاة والحماية والشراسة، وقد أثبتت فعاليته في مناسبات عديدة. ومع ذلك، هناك أشياء يتعين القيام بها ونحن نتكلم عن عملية تكون فيها الرغبة والقدرة على التحسين مهمتين.

لقد تحدانا سياق الجائحة العالمي في العامين الماضيين على مستويات متعددة، بما في ذلك من حيث مكافحة هذه الظاهرة. وأظهرت لنا البيانات أن الاتجار بالأشخاص قد تطور بشكل أخيب نحو التجنيد والاستغلال عبر الإنترنت، وأن الأشخاص الضعفاء، بمن فيهم الأطفال، أصبحوا أكثر ضعفا وتعرضا للخطر.

وفي هذا السياق، اتخذت الحكومة الرومانية، بمبادرة من رئيس وزراء بلدنا، قرارا استراتيجيا: فقد تولت إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص، مباشرة، على مستوى مستشارية رئيس الوزراء.

وعلاوة على ذلك، أظهر لنا السياق الجديد للجائحة أننا بحاجة إلى تعزيز استجابتنا عندما يتعلق الأمر بالتهديدات عبر الإنترنت، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأطفال، وهذا هو السبب في أننا استثمرنا في نظام حديث لعلم الأدلة الجنائية في الجرائم الإلكترونية لتستخدمه الشرطة الوطنية. ونقوم حاليا بتطوير نظام إنذار بخصوص الأطفال المفقودين وخط هاتفي مجاني على الصعيد الوطني للأطفال والمراهقين المستغلين والمعتدى عليهم، فضلا عن غرف الاستماع مع فرق مخصصة متعددة التخصصات، وكذلك للأطفال ضحايا الجرائم.

ومن منظور مختلف، يوجد في رومانيا الآن قسم مخصص من المدعين العامين لقضايا الاتجار بالأشخاص، وتم تقديم آلاف الساعات من التدريب المتخصص إلى مختلف العاملين في الخطوط الأمامية الذين يعملون مع الضحايا. وتنفذ أنشطة المنع باستمرار في المدارس وفي المجتمعات المحلية جنبا إلى جنب مع المجتمع المدني، الذي يؤدي دورا حاسما في كفاحنا.

وفضلا عن ذلك، تعكف رومانيا حاليا إلى جانب الشركاء من القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية على وضع خطة وطنية لتقديم المساعدة الطبية الكافية للضحايا وتحديد بصورة استباقية من خلال العاملين في المجال الطبي لأننا أدركنا أن مجرد إتاحة الخدمات الطبية لهذه الفئة من الأشخاص لا يكفي.

ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله؛ لأن مكافحة الاتجار بالأشخاص ليست مجرد مسألة مشاركة وطنية.

ولن تكون وسائل وأساليب الحد من "العرض" فعالة تماما بدون إجراءات مستدامة للحد من "الطلب" على الاتجار بالبشر وتنشيطه.

وقد أوضحت رومانيا هذه النقطة أيضا على المستوى الأوروبي.

ونحن بحاجة إلى نهج متماسك إزاء الإفلات من العقاب وردع الطلب اللذين تقوم عليهما هذه الظاهرة، ولهذا نحتاج إلى التضامن الدولي.

وفي النهاية، أود أن أشجعكم، أنتم قادة العالم، على التفكير في كلمات غاري هوجن، رئيس بعثة العدالة الدولية الذي قال

عندما يسألنا أحفادنا أين كنا عندما كان من لا صوت لهم والضعفاء في عصرنا بحاجة إلى قادة متعاطفين وذوي همة، أمل أن نتمكن من القول إننا ارتقينا إلى مستوى المسؤولية في الوقت المناسب.

أشكركم.

أذربيجان (انظر أيضا A/76/PV.38، المرفق 13)

[لم يُقدم أي بيان]

الجمهورية العربية السورية (انظر أيضا A/76/PV.38، المرفق 14)

بيان السيد كفاح النداف، رئيس فرع التحقيق في إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص في وزارة الداخلية في الجمهورية العربية السورية

أُذلي به يوم الثلاثاء الموافق 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 خلال الجلسة 38 للجمعية العامة

[الأصل: بالعربية]

البيانات الوطنية لجرائم الاتجار بالبشر في الجمهورية العربية السورية

أضحى موضوع الاتجار بالبشر بصورة مختلفة من أهم الموضوعات القانونية في الوقت الحالي، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني، فقد حظي باهتمام كافة الدول والعديد من المنظمات الدولية والإقليمية. فمُنظمة الأمم المتحدة وجهت الدعوة من خلال أجهزتها المختلفة إلى مواجهة هذا النوع من الجرائم التي تعتبر أحد أشكال الجريمة المنظمة. وقامت بإبرام العديد من الاتفاقيات مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

لقد قامت الجمهورية العربية السورية بدور إيجابي في مجال مشاركة المجتمع الدولي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر من خلال عدة خطوات تتمثل بالانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين الملحقين بها، وهما بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو؛ والاهتمام أيضا بالأبحاث العلمية التي تناقش جرائم الاتجار بالبشر. ومؤخرا انضمت سورية إلى عملية (Liber Terra) التي تتم بالتنسيق مع الإنترنت، والتي تعنى بموضوع الاتجار بالبشر ومنع تهريب المهاجرين. وقامت بإصدار المرسوم التشريعي رقم (3) لعام 2010 بشأن منع جرائم الاتجار بالبشر باعتباره مناهجا شاملا لمكافحة هذه الجرائم.

وجاء المرسوم التشريعي رقم (3) لعام 2010 — 22 مادة تعبر عن استراتيجية شاملة لمواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر وهذه الظاهرة المرتبطة ارتباطا وثيقا بتنظيمها الدولي كونها من الظواهر الدولية والموجهة ضد كافة المجتمعات في كل دول العالم. وقد تمحورت هذه الاستراتيجية من خلال المبادئ والأهداف والتجريم والعقاب وحماية الضحايا، وتعزيز التعاون الدولي وبناء الشراكات.

إن من عناوين البحوث العلمية التي تفيد الجهاز الأمني، تلك الأبحاث المتعلقة بعلم الإجرام ودراسة الظواهر الجرمية بشكل عام أو تخصيص جرائم بعينها، وتتعدد طرق البحث في علم الإجرام لجمع البيانات والحقائق، ومن تلك الطرق التجربة والملاحظة أو المراقبة أو المشاهدة ودراسة الحالة الفردية أو الشخصية، ودراسة المجموعات المتماثلة ودراسة الحالة المحددة والتحريات الشخصية أو طريقة الاستبيان والمقابلة والمقارنة والمسح الاجتماعي بالإضافة إلى توثيق الإحصاءات.

وفي سورية، فإن الإحصائيات أعطت لسلطات إنفاذ القانون مؤشرا سلبيا، وذلك بسبب الحرب الإرهابية التي شنت على سورية. وتقتضي هذه الظاهرة التي لم تكن معروفة بهذا الشكل قبل العام 2011 نتيجة الهجرة وغياب الرقابة الأسرية والعقوبات الاقتصادية الجائرة المفروضة على سورية، ومع بروز هذه الظاهرة، الأمر الذي يتطلب زيادة الجهد المبذول ومتابعة هذا النوع من الجرائم على الأرض من قبل سلطات إنفاذ القانون، حيث ومنذ العام 2010 حتى الشهر العاشر من العام 2021 تم اكتشاف 1222 قضية اتجار

بالبشر عن طريق الاستغلال الجنسي، و 100 قضية تهريب فتيات لاستغلالهن بالدعارة 284 قضية استغلال عمالة منزلية. وبالنسبة لتجارة الأعضاء البشرية، فقد تم التحقيق بـ 47 قضية. أما بالنسبة للاتجار بالبشر عن طريق بيع الأطفال فهناك 22 تحقيقا جنائيا. كما تم فتح 540 تحقيقا جنائيا بموضوع الاتجار بالبشر عن طريق التسول، و 136 تحقيقا جنائيا بموضوع تهريب الأشخاص.

إن تقييم الحجم الفعلي والحقيقي للاتجار بالبشر على الصعيد العالمي ما زال بعيدا عن الواقع؛ فالاختلافات في تعريف بعض المصطلحات جرائم الاتجار بالبشر وعدم وجود رصد سليم للمناطق التي يحدث فيها الاستغلال وسبل غسل أموال أو عائدات هذه الأشكال من الجرائم تجعل إحصائيات عدد الضحايا متباينة. ولا يمكن تقديره بشكل مفيد. وهذا يرجع إلى عدم وجود قاعدة بيانات ذات معايير موحدة دوليا. على سبيل المثال، فإن الاستغلال من خلال تسول الأطفال يعتبر صورة من صور الاتجار في بعض الدول، خلافا لدول أخرى تعتبره جرم تسول وليس اتجار، بالإضافة إلى اختلاف المفاهيم بين الدول للظروف التي تدفع مهاجرا غير شرعي لأن يصبح عرضة للاتجار به.

وأرفقنا ربطا جدولا تفصيليا بكل عام على حدة يتضمن إحصائيات جرائم الاتجار بالبشر منذ العام 2010 وحتى العام 2021.